الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

انظر الصفحة الأخيرة لجميع البيانات المختصة بالاشتراكات ونشر الاعلانات القانونية

(العدد ٨٥) يوم الاثنين ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٥٠ — ٢٤ أغسطس سنة ١٩٣١ (السنة الثانية بعد المائة)

ملخص

مرسوم بقانون بأخذ مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطى العام لتخصيصه لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية .

مرسوم باسقاط الجنسية المصرية عن ثمانية من المصريين .

قرار بتعيين عضو ملة فى المجالس الحسبية .

قرار بتعيين عضوين من الأعيان فى المجلس الحسبى الاستئنافى بدائرة محكمة اسكندرية الابتدائية الأهلية .

قرار بمنح درجة دكتور فى الطب .

ملحق بهذا العدد :

كشف بيان أملاك الميرى التى عرضت للبيع والأملاك التى اعتمد بيعها فى المدة من أول مايو لغاية ٣١ يوليه سنة ١٩٣١

قوانين — مراسيم — قرارات ، الخ .

مرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣١

بأخذ مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطى العام لتخصيصه لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٣٢ من الدستور ؛

وبما أن ما يجرى الآن من كثرة نزع ملكية الأراضى الزراعية لسداد الديون العقارية بسبب الأزمة القاسية التى تجتازها البلاد من شأنه أن يؤثر فى قيمة تلك الأراضى بالنقص الشديد فى حين لا يبرر الواقع ذلك النقص؛

وبما أن مصلحة البلاد تقضى بمنع أسباب ذلك التأثر واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير العاجلة ؛

وبما أن أول تلك التدابير وأولاها بالتعجيل هو تخصيص مبلغ مناسب من المال الاحتياطى العام للدولة لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية والحيلولة دون ما يتهددهم من البيوع الجبرية ؛

وبما أن الظروف الحالية لا تسمح بالانتظار حتى دور انعقاد البرلمان وأنها تقتضى المبادرة باصدار مرسوم بقانون يفتح الاعتماد اللازم لذلك استنادا الى المادة ١٣٢ المتقدم ذكرها ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ — يفتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية المعرضين لخطر نزع الملكية بناء على طلب الدائنين .

ويؤخذ المبلغ المذكور من المال الاحتياطى العام للدولة .

وتحدد كيفية المساعدة المتقدم ذكرها وشروطها بقرار من مجلس الوزراء.

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ، وتقديمه الى البرلمان عند انعقاده ما

صدر بسراى المنتزه فى ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٩٣١)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
اسماعيل صدقى

وزير المالية
اسماعيل صدقى